نظرية الانعدام في
مجال القرارات الإدارية

دراسة تحليلية مقارنة

المستشار الدكتور

مصطفى حمدي محمد غالي

نائب رئيس مجلس الدولة

الطبعة الأولى ٢٠٢٥

دار الأهرام للنشر والتوزيع والإصدارات القانونية

٠١٢٨١٠٠٠٠٠٣

Scanné avec CamScanner

نظرية الانعدام في مجال القرارات الإدارية

دراسة تحليلية مقارنة

المستشار الدكتور

مصطفى حمدي محمد غالي

نائب رئيس مجلس الدولة

الطبعة الأولى

٢٠٢٥

الناشر

دار الأهرام للإصدارات القانونية

٠١٢٨١٠٠٠٠٠٣

Scanné avec CamScanner

الطبعة : ٢٠٢٥

رقم الإيداع : ٢٦٩٥-٢٠٢٤

الترقيم الدولي : ٠-٨-٨٦٤٩٦-٩٧٧-٩٧٨

الناشر : دار الأهرام للإصدارات القانونية

٦٦ ش قنـاة السويـس - المنصورة

٠١٢٨١٠٠٠٠٠٣

جميع الحقوق محفوظة للناشر

ولا يجوز نشر أي جزء من هذا الكتاب أو اختزان مادته بطريقة الاسترجاع

أو نقله على أي نحو أو بأية طريقة سواء كانت إلكترونية أو ميكانيكية

أو خلاف ذلك إلا بموافقة الناشر على هذا كتابة ومقدمًا

Scanné avec CamScanner

الفهرس

فصل تمهيدي ماهية القرار الإِدَارِيّ ونظرية الانعدام ١
المبحث الأول ماهية القرار الإِدَارِي ٦
المطلب الأول تعريف القرار الإِدَارِيّ ٦
الفرع الأول التعريف الفقهي للقرار الإِدَارِيّ ٦
الفرع الثاني التعريف القضائي ١٢
المطلب الثاني أنواع القرارات الإِدَارِيّة القابلة للإلغاء ٢١
الفرع الأول من حيث العمومية والتجريد(القرارات الفردية والقرارات التنظيمية)..... ٢٢
الفرع الثاني من حيث الشكل (القرار الإيجابي والحكمي) ٢٧
الفرع الثالث القرار الإِدَارِيّ المستمر والغير مستمر ٣٧
الفرع الرابع القرار المنفصل والمتصل ٣٩
المبحث الثاني ماهية الانعدام ٤٢
المطلب الأول التطور التاريخي لفكرة الانعدام وتعريفه وأنواعه ٤٥
الفرع الأول مفهوم فكرة الانعدام في القانون الخاص ٤٨
الفرع الثاني ماهية الانعدام والبطلان ٦٣
الفرع الثالث نشأة وتطور القرار المنعدم وتعريف الفقهاء له وتقييمه ٧١
المطلب الثاني الانعدام في فروع القانون ٨٠
الفرع الأول الانعدام في قانون المرافعات المدنية والتجارية (انعدام الأحكام القضائية)..... ٨١

Scanné avec CamScanner

الفرع الثاني الانعدام في القانون المدني (انعدام العقد، أو البطلان المطلق)0..... ٩١
الفرع الثالث الانعدام في القانون الإِدَارِيّ ١٠٣
الباب الأول علاقة نظرية الانعدام بالقرار الإِدَارِيّ والتضييق في هذه النظرية..... ١١٠
الفصل الأول علاقة نظرية الانعدام بالقرار الإِدَارِيّ ١١٤
المبحث الأول العلاقة الواقعية ١١٥
المطلب الأول فكرة الاعتداء المادي ونظرة الفقه والقضاء له ١١٦
الفرع الأول تعريف الاعتداء المادي ١١٦
الفرع الثاني موقف القضاء من فكرة الاعتداء المادي ١١٨
الفرع الثالث موقف الفقه من فكرة الاعتداء المادي ١٢١
المطلب الثاني نظرية الموظف الفعلي ١٢٣
المبحث الثاني العلاقة الفقهية ١٢٨
المطلب الأول النظريات الفقهية بشأن القرار المنعدم ١٢٩
الفرع الأول (النظرية الأولى) نظرية اغتصاب السلطة ١٢٩
الفرع الثاني النظرية الثانية: نظرية الوظيفة الإِدَارِيّة0 ١٣٢
الفرع الثالث النظرية الثالثة: نظرية الظاهر0 ١٣٥
الفرع الرابع النظرية الرابعة: تخلف الركن0 ١٣٨
الفرع الخامس: النظرية الخامسة: نظرية جسامة مخالفة القاعدة القانونية0.
..... ١٤٢
المطلب الثاني تقييم هذه النظريات ١٤٦
المبحث الثالث العلاقة القضائية ١٥٠

Scanné avec CamScanner

المطلب الأول العلاقة الإجرائية ١٥٠
الفرع الأول الاختصاص الولائي ١٥٠
الفرع الثاني التقادم0 ١٥٨
الفرع الثالث المواعيد والتظلم ١٧٣
المطلب الثاني العلاقة الموضوعية ١٧٦
الفرع الأول القرار المنعدم ليس بالضرورة أن يكون أحد أوجه إلغاء القرار ١٧٦
الفرع الثاني القرار المنعدم، أو الباطل كلاهما يؤدى الإلغاء ١٧٩
الفرع الثالث ماهية القرار المنعدم في القضاء الإِدَارِيّ ١٨١
الفصل الثاني أسباب التضييق في نظرية الانعدام في فرنسا ١٩٣
المبحث الأول مرحلة الانكسار والازدهار في مجال الحقوق الإِدَارِيّة ١٩٤
المطلب الأول حق الأفراد على جهة الإدارة في تَسْبِيْب لقراراتها الإِدَارِيّة ١٩٤
المطلب الثاني الحق في الحصول على المعلومات ودور مجلس الدولة الفرنسي في تدعيمه..... ١٩٩
المطلب الثالث مكافحة التميز والتنمر على مستوى الوظيفة العامة٢٠٢ ودور مجلس الدولة في مواجهته..... ٢٠٢
المبحث الثاني مرحلة الانكسار والازدهار في مجال الحقوق والحريات العامة ٢١٢
الفصل الثالث عيب الشكل والإِجْرَاءَات وأثره في التضييق على نظرية الانعدام ٢٣٣
المبحث الأول ماهية عيب الشكل والإِجْرَاءَات وفقا لمنظور فقهي وقضائي

Scanné avec CamScanner

..... ٢٣٤
المطلب الأول تعريف عيب الشكل والإِجْرَاءَات وأثره في إلغاء القرار ٢٣٥
الفرع الأول تعريف عيب الشكل وصوره وأهميته ٢٣٦
الفرع الثاني تعريف الإجراء والفرق بينه وبين عيب الشكل٠ ٢٣٨
الفرع الثالث الآثار المترتبة على إصابة القرار بعيب الشكل ٢٤١
المطلب الثاني المبادئ الرئيسية التي أرستها المحكمة الإِدَارِيّة العليا٢٤٤
المرتبطة بعيب الشكل والإِجْرَاءَات..... ٢٤٤
المبحث الثاني العيوب المرتبطة بشكل القرار الإِدَارِيّ ٢٤٨
المطلب الأول العيب الجوهري على شكل القرار الإِدَارِيّ في أحكام المحكمة
الإِدَارِيّة العليا..... ٢٤٩
الفرع الأول الانعدام كأثر لعيب الشكل الجوهري ٢٥٠
الفرع الثاني البطلان كأثر لعيب الشكل الجوهري ٢٥٢
المطلب الثاني العيب الثانوي وأثره على القرار ٢٥٦
الفصل الرابع عيب إساءة استعمال السلطة وأثره في التضييق على نظرية
الانعدام..... ٢٦١
المبحث الأول تخلف ركن السبب ٢٦٢
المطلب الأول ماهية ركن السبب كأحد أهم أركان القرار الإِدَارِيّ ٢٦٢
الفرع الأول تعريف ركن السبب فقها وقضاء ٢٦٣
الفرع الثاني موقع عيب السبب من عيوب الإلغاء ٢٦٨
الفرع الثالث شروط ركن السبب في القرار الإِدَارِيّ ٢٧١
الفرع الرابع صور الرقابة القضائية على سبب القرار الإِدَارِيّ ٢٧٥
الفرع الخامس٢٨٠ دور القاضي الإِدَارِيّ في رقابة عيب السبب ٢٨٠

Scanné avec CamScanner

المطلب الثاني أثر نظرية الانعدام على ركن السبب (السبب يبطل ولا يعدم)
..... ٢٨٨
الفرع الأول أثر نظرية الانعدام على ركن السبب فقها ٢٨٨
الفرع الثاني أثر نظرية الانعدام على ركن السبب قضاء ٢٩٠
المبحث الثاني تخلف ركن الغاية ٢٩٧
المطلب الأول ماهية ركن الغاية كأحد أهم أركان القرار الإِدَارِيّ ٢٩٧
الفرع الأول المقصود بركن الغاية ٢٩٨
الفرع الثاني حالات عيب الانحراف ٣٠٠
المطلب الثاني اثر نظرية الانعدام على ركن الغاية ٣٠٦
الفرع الأول أثر نظرية الانعدام على ركن الغاية فقها ٣٠٦
الفرع الثاني أثر نظرية الانعدام على ركن الغاية في القضاء ٣٠٧
الباب الثاني التوسع في نظرية الانعدام ٣١٢
الفصل الأول الأسباب الخارجية التوسع في نظرية الانعدام في مصر ٣١٤
المبحث الأول تطبيقات قضاء المحكمة الدستورية العليا بشأن الانحراف التشريعي
..... ٣١٥
المبحث الثاني تطبيقات قضاء وإفتاء مجلس الدولة المصري على فكرة الانعدام خلال تلك الفترة ٣٢٦
الفصل الثاني التوسع في نظرية الانعدام من خلال عيب عدم الاختصاص
..... ٣٣٢
المبحث الأول ماهية عيب عدم الاختصاص ٣٣٣
المطلب الأول تعريف عيب عدم الاختصاص وخصائصه ٣٣٣
الفرع الأول تعريف عيب عدم الاختصاص ٣٣٤

Scanné avec CamScanner

الفرع الثاني خصائص عيب عدم الاختصاص ٣٣٨
المطلب الثاني عناصر فكرة الاختصاص ٣٤٢
الفرع الأول العنصر الشخصي لركن الاختصاص في القرار الإِدَارِيّ ٣٤٢
الفرع الثاني العنصر الموضوعي لركن الاختصاص في القرار الإِدَارِيّ ٣٤٧
الفرع الثالث العنصر المكاني لركن الاختصاص في القرار الإِدَارِيّ ٣٤٩
الفرع الرابع العنصر الزمني لركن الاختصاص في القرار الإِدَارِيّ ٣٥١
المطلب الثالث تصحيح عيب عدم الاختصاص والتعويض عنه ٣٥٤
الفرع الأول عيب عدم الاختصاص من النظام العام ٣٥٤
الفرع الثاني تصحيح عيب عدم الاختصاص ٣٥٦
المبحث الثاني اثر نظرية الانعدام على القرار الإِدَارِيّ من خلال عيبي عدم الاختصاص البسيط والجسيم ٣٦٢
المطلب الأول موقف الفقه من فكرة اغتصاب السلطة ٣٦٢
الفرع الأول التعريف الفقهي لفكرة اغتصاب السلطة ٣٦٣
الفرع الثاني المعايير الفقهية للتمييز بين عدم الاختصاص البسيط وعدم الاختصاص الجسيم ٣٦٥
الفرع الثالث صور فكرة اغتصاب السلطة ٣٦٧
المطلب الثاني اتجاهات مجلس الدولة بشان عيب عدم الاختصاص البسيط ٣٧٠
الفرع الأول الاتجاه القديم للمحكمة الإِدَارِيّة العليا في مصر ٣٧٠
الفرع الثاني الاتجاه الحديث للمحكمة الإِدَارِيّة العليا ٣٧٣
الفرع الثالث عدم الاختصاص البسيط مقترن بالاعتداء على الحقوق والحريات الدستورية ٣٨٣

Scanné avec CamScanner

المطلب الثالث اتجاهات المحكمة الإِدَارِيّة العليا بشان غصب السلطة ٣٨٦
الفرع الأول غصب سلطة المحكمة ٣٨٦
الفرع الثاني غصب سلطة المشرع(٣٩٧
الفرع الثالث اعتداء جهة إِدَارِيّة على اختصاص جهة إِدَارِيّة أخرى لا تمت لها بصلة..... ٤٠٦
الفرع الرابع أنواع أخرى من غصب السلطة ٤١٣
الفرع الخامس صدور القرار من فرد عادى ٤٢١
الفصل الثالث التوسع في نظرية الانعدام من خلال عيب مخالفة القانون ٤٢٥
المبحث الأول تعريف عيب مخالفة القانون وصوره ٤٢٦
المطلب الأول تعريف عيب مخالفة القانون ٤٢٦
المطلب الثاني صور عيب مخالفة القانون ٤٣١
المبحث الثاني الانعدام في عيب مخالفة القانون ٤٣٨
المطلب الأول موقف الفقه من أثر تخلف شروط صحة عنصر المحل على انعدام القرار الإِدَارِيّ. ٤٣٩
الفرع الأول أن يكون محل القرار ممكنا ٤٣٩
الفرع الثاني أن يكون محل القرار جائزًا ٤٤١
المطلب الثاني تطبيقات القضاء بشأن ركن المحل ٤٤٣
الفرع الأول تطبيقات القضاء بشأن انعدام المحل ٤٤٤
الفرع الثاني تطبيقات القضاء بشأن المخالفة الصارخة للقانون ٤٥١
الفرع الثالث تطبيقات القضاء بشأن القرار الصادر بالمخالفة للشروط الموضوعية..... ٤٨٠
المطلب الثالث أثر الغش والتدليس على انعدام القرار ٤٩٢

Scanné avec CamScanner

الفرع الأول الخطأ في تطبيق القانون الناتج عن فقدان ركن النية ٤٩٣
الفرع الثاني ماهية الغش والتدليس ٤٩٧
الخاتمة ٥٠٨
قائمة المصادر والمراجع ٥١٦
المستخلص ٥٣٩
Abstract ٥٤٠
الفهرس ٥٤٣

Scanné avec CamScanner